

تونس في 3 ديسمبر 2015

بيان

نظر المكتب التنفيذي في اجتماعه الدوري الأخير في جملة من المسائل و منها
موضوع المنشور الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 2015 عن وزير الفلاحة و المتعلق بتوزيع
مادة السداري
و في هذا الشأن يهم النقابة أن تبلغ الحكومة و الرأي العام ما يلي :

إن ما أقدم عليه وزير الفلاحة عبر هذا المنشور الموجه إلى السادة الولاة بصفتهم
السلطة المعنية جهويا بالسهر على حسن سير عملية توزيع السداري و هو المادة
العلفية المدعومة من المال العام، يعتبر خرقا صارخا لمنطوق الأمر عدد 1293 لسنة
2013 و تجاوزا خطيرا لسلطته و ذلك بإحداثه لجان محلية لا سند قانوني
لها تبدو في ظاهرها أداة لتيسير عملية التوزيع و هي في حقيقة الأمر ما جعلت إلا
لإرضاء طرف مهني دون سواه بمنحه دورا هو من مشمولات الإدارة العمومية
، هذا دون إعتبار التجاوز الخطير الذي أقبل عليه الوزير بتجاهله لدور
السلطات الترابية المحلية (المعتمدين) و تعمده إقصاء النقابة من هذه اللجان
التي بعثت على المقاس قبل إصدار دليل الإجراءات رغم مشاركتنا في إعداده ، و قد
كنا شددنا على ضرورة وضع حد للتجاوزات الخطيرة المسجلة في مجال توزيع
السداري و التي تهدر سنويا ملايين الدنانير من المال العمومي و لعل هذا ما دفع
بالوزير السابق لإصدار منشور في 15 سبتمبر 2014 يذكر فيه بضرورة الإلتزام
بمقتضيات الأمر عدد 1293 المذكور أعلاه و الابتعاد عن كل توظيف أو احتكار

و إن النقابة التونسية للفلاحين إذ تندد بالمنشور الصادر مؤخرا و تعتبره باطلا لما
احتواه من خروقات قانونية و لما فيه من نسف لحقوق الفلاحين و إستخفاف بقواعد
التصرف الرشيد فإنها تدعو وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري إلى
سحبه، كما تدعوه في هذا المجال و في غيره إلى تغليب المصلحة العامة على
منطق الترضية و الإنحياز الممنهج و غير المقبول
كما تدعو الحكومة إلى تحمل المسؤولية الكاملة في إعادة النظر بصفة جذرية في
مسألة توزيع العلف المدعم الذي أصبح معضلة تنخر ميزانية الدولة دون أن تحقق
الغاية المرجوة في معاضدة الفلاحين .

رئيس النقابة التونسية للفلاحين
الليث بن بشر

1 مكرر بهج عباس محمود العفاد العمران 1005 تونس

الهاتف: 71899793 / الفاكس : 71897211

البريد الالكتروني : agriculteursdetunisie@gmail.com